

ليبيا: مؤتمر برلين وخطر الدوران في الحلقة المفرغة



مقلقة في الملف الليبي، لكن يمكن أن تتحول إلى منتجة في نهاية المطاف. لأن النقاعس الأميركي والأوروبي فتح الباب أمام تعدد الأقطاب واختلاف الملف من قبل موسكو وأنقرة، وربما يدفع ذلك لعدم ترك الفراغ وتحمل المسؤولية حتى لا تكون ليبيا خطرا داهما. والأهم حصول اجتماع كافة الأطراف المعنية وعلى الأقل يمكن انتزاع استقرار على المدى القصير بانتظار بلورة ملامح واضحة لحل سياسي نهائي لا بد منه ولو طالت الطريق.

يتعامل مع تشتت أوروبي وعدم القدرة على توحيد موقف فعال مع تونس والجزائر. يتعدّد مؤتمر برلين وسط أجواء التزاحم الخارجي ومخاطر تفاقم الوضع العسكري على الأرض. إذ ثبتت على أرض الواقع صعوبة الحسم العسكري وضرورة بلورة حل سياسي متماسك يتضمّن تفكيك الميليشيات وحفظ وحدة الأراضي الليبية والرفع التدريجي للأجور الخارجية المتورطة على الساحة. ومن هنا تأتي الأوراق التحضيرية للمبعوث الأممي وتفصيلها للمسارات المختلفة، مدخلا جيدا لإعلاء لغة الحوار شرط تدعيم وقف إطلاق النار ومنع استمرار التفاقم. وفي هذا الاتجاه، تبرز فكرة إرسال قوات أوروبية لمراقبة الهدنة. وهذا يتطلب تفاهات وضمانات واستئناف تركيا عن المزيد من التدخل. نحن أمام ديناميكية جيوسياسية

في المسار الدبلوماسي ولو أنها لا تمتلك نفس القاعدة الداخلية والأدوات التي وفرت لها قيادة مسار أستانة في سوريا. وهكذا تقوم موسكو بردة فعل تاريخية بعد إبعادها عن ليبيا في العام 2011، وفي هذه الساحة تبرز المصلحة الاقتصادية والنفعية بعكس الغلبة الإستراتيجية لأوليواتها في سوريا. ومن المفارقات في الجيوبوليتيك والتاريخ المعاصر أن تجد روسيا نفسها في مواجهة لاعب تتعامل معه على الساحة السورية ممثلا بتركيا أردوغان المنذفة في شرق المتوسط والتي تطاقت في سبتمبر الماضي في دعم حكومة السراج التي كادت تسقط مع اقتراب الجيش الوطني الليبي من طرابلس. وانتهز الرئيس التركي ذلك ليفرض توقيع مذكرتي الاتفاق ويفرض نفسه لاعبا للمساومة بورقة إضافية. في المقابل تجد مصر نفسها أمام تحدٍ إستراتيجي

وقف إطلاق النار، مما يمكن أن يؤشر إلى تسويق روسي - ألماني - تركي يمكن أن يثير حفيظة أكثر من طرف دولي. تأتي هذه التطورات بعد استهلاك "الحروب الليبية" لعدد عدة موفدين دوليين وفي هذا السياق يمثل مؤتمر برلين الفرصة الأخيرة للموقف غسان سلامة. وبدل أن تكون ليبيا "الألدورادو" الموعود للاستثمارات وتقسام كعكة الثروات، تتحول البلاد شاسعة الأرجاء إلى دولة شبه فاشلة تملك واجهة متوسطية كبيرة ويهدد اهتزاز الاستقرار فيها الأمن الدولي. إزاء عدم وجود سياسة أميركية متماسكة وعدم قدرة أوروبا على بلورة نهج دبلوماسي موحد، تمكنت موسكو من الظهور بقوة في المشهد عبر دعم غير مباشر (بالوكالة عبر أدوات حرب البروكسي والشركات الخاصة) وفعال للمشير خليفة حفتر، ومن ثم الدخول

تسمح بتمرير موافقة الإتحاد الأوروبي على اتفاقيات انقرة مع حكومة السراج. أما الأدهى فهو تخيير تونس عن المؤتمر وعدم دعوتها بالرغم من صلتها بالملف وعلاقات الأخوة والجوار بينها وبين ليبيا، لكن اللافت أن حكومة الوفاق انبرت لتطالب بدعوة تونس وكذلك قطر من أجل ما أسمته "التوازن في الحضور العربي".

إلا أن ذلك يوضح خارطة تحالفات الطرفين الليبيين إذ أن معسكر المشير خليفة حفتر يتمتع بدعم مصري - إماراتي (وسعودي وفرنسي ولو بشكل ضمني أكثر)، ودعم روسي مستجد بالرغم من نفي موسكو ما يتردد عن دعمها للمشير حفتر بالاسلح وشركة "فاغز" ومقاتليها، بينما يتمتع فريق السراج بنفهم إيطالي - بريطاني وبدعم قطري - تركي (خاصة بعد توقيع اتفاقية أمنية مع أنقرة ومذكرة تحديد الحدود البحرية)، وأخيرا كشفت مصادر متطابقة عن إرسال تركيا الفتي عنصر سوري للقتال (بينهم جهاديون) إلى جانب حكومة الوفاق.

وما يثير الانتباه ليس عدم اصطاف الصين التي لا تزال تتعامل بحذر مع العديد من الملفات الدولية، بل الغموض الأميركي في تحديد موقف حاسم إن لجهة دعم الجيش الليبي أو لجهة منح ضوء برتقالي للتدخل التركي. وما الحضور الأميركي على مستوى وزير الخارجية مايك بومبيو، وإعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المشاركة في اللحظة الأخيرة، إلا الدليل على عدم قدرة الغرب على الاستمرار في قيادة الملف لأن واشنطن منذ حقبة باراك أوباما أثرت اللعب في القيادة الخلفية، بينما تضعف الثنائي الفرنسي - البريطاني واندلج صراع النفوذ بين باريس وروما، مما منح القوى الإقليمية النافذة دورا أكبر وزاد من حدة الاحتكاك الليبي في السنوات الخمس الأخيرة. أدى ذلك لاحقا للدخول الروسي والتركي على الخط وجاءت المفاجأة مع محاولة فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان لتكرار تجربة تنسيقهما في سوريا والدعوة إلى تجميد الوضع العسكري في ليبيا وفرض هدنة، ودعوة حفتر والسراج إلى موسكو لعقد اتفاق لوقف إطلاق النار. وتم استكمال الجهد القيصري - السلطاني بتحريك ألماني لضمان استمرار



يزداد التدخل الدولي والإقليمي في الشأن الليبي عشية مؤتمر برلين الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة، مع رهان على بلورة خارطة طريق للحل. لقد تحولت ليبيا منذ 2011 وأصبحت

ساحة للعديد من اللاعبين الخارجيين، وهؤلاء من المنخرطين بدرجات متفاوتة في النزاع الليبي سيلتقون الأحد 19 يناير الجاري في العاصمة الألمانية بحثا عن اتفاق سياسي وتفاذي تفاقم الصراع خاصة بعد التدخل التركي الذي يندّر بعواقب خطيرة داخليا وإقليميا. لا تبدو الشروط الذاتية والظروف الموضوعية متوافرة لوقف الدوران في الحلقة المفرغة نظرا للتهافت الخارجي والطمع المكشوف بثروات ليبيا وخيراتها، واستنادا إلى عدم تحمل المجموعة الدولية لسؤولياتها بعد تسع سنوات على إسهاها وتغطيتها سقوط نظام العقيد معمر القذافي، من دون العمل الفعلي على إعادة بناء ليبيا. خلال السنوات الماضية، أصبح النزاع الليبي متعدد الأقطاب وله بعده الداخلي عبر الميليشيات والقوى المتناحرة وخاصة الكتلتين الرئيسيتين إحداهما في الشرق والجنوب الليبي وبعض الغرب بقيادة المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني، المستمد شرعيته من البرلمان الليبي في طريق المنتخب في العام 2014، والثانية كتلة طرابلس - مصراة تحت غطاء حكومة السراج والمستندة شرعيتها من قرار الأمم المتحدة. أما بعده الخارجي فيتمثل بصراعات النفوذ بين قوى خارجية منغسة في دعم هذا الطرف أو ذاك. من هنا سيشترك في مؤتمر برلين الذي دعت إليه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، تحت إشراف الأمم المتحدة، كل من الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، بريطانيا، الصين، إيطاليا، الكونغو، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، وتركيا إلى جانب منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية. يبرز للعراق تخيير اليونان جارة ليبيا التي قالت بالصوت الملائم إنها لن

السياسي والدستوري في الصراع السوري

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيوقبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

يبعض هذه السلطات". وجاء في المادة (107) أن "الرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه، وتجرى الانتخابات خلال تسعين يوما من تاريخ الحل".

بعد الثورة السورية، ويضغط منها ومن المجتمع الدولي، قام نظام الأسد بتشكيل لجنة من 29 شخصا، لإعادة كتابة الدستور، برئاسة المحامي مظهر العنبري، المساهم الرئيس في وضع دستور 1973، وهو يعرف بدستور 2012. من أهم ما جاء في هذا الدستور إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق، والنص في الدستور الجديد على التعددية السياسية وعلى ممارسة السلطة ديمقراطيا عبر الاقتراع (ديمقراطية انتخابات)، كما نص على تشكيل الأحزاب السياسية، وأعيد العمل بسن الرئيس بحيث يكون الحد الأدنى 40 عاما، وهو ما جرى تغييره على قياس

بشار الأسد، الذي كان عمره 34 عاما عندما توفي والده، وتم حينها تغيير الدستور بطريقة مهينة يبعض دقات، وسط تصفيق أعضاء مجلس الشعب. عرفت سوريا خمسة دساتير في تاريخها، إلا أنها ظلت بمثابة حبر على ورق، بحكم طغيان السياسي - السلطوي على الدولة والمواطنين، علما أنه منذ خروج سوريا من حقبة الإمبراطورية العثمانية (1918) عرف السوريون 220 حكومة، منها 70 منذ الاستقلال (1946)، و37 في المرحلة البعثية - الأسدية (1963 - 2019). أيضا، تناوب على رئاسة سوريا منذ الاستقلال (1946) 16 رئيسا، عشرة في 13 عاما (1946 - 1963)، كنتاج لحال الاضطرابات السياسية والانتقالات الستة (قبل البعث 1963)، وستة بعد حكم البعث، منهم أربعة في سبعة أعوام (1963 - 1970)، في حين حكم الأسد وابنه قرابة نصف قرن، بحيث أضحت سوريا بمثابة جملكية، أو جمهورية وراثية والبقية معروفة.

القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية". كما نص في مادته الحادية عشرة على أن "القوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى

مسؤولة عن سلامة أرض الوطن وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية". أي أنه أدخل الجيش في السياسة، وفي مواجهة الشعب، وفق نص دستوري.

ونص هذا الدستور في مادته (101) على أن رئيس الجمهورية يعلن "حالة الطوارئ ويلغينا على الوجه المبين في القانون". وأنه حسب المادة (103) هو "القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة، وله حق التفويض

لكن أشهر دستور سوري، وهو الثالث، تمت صياغته في العام 1950 بعد الاستقلال، وقيل الحقبة البعثية، من قبل جمعية تأسيسية منتخبة، برئاسة ناظم القدسي (في ظل حكومة خالد العظم)، من 166 مادة.

أما في الحقبة البعثية، أو الأسدية، فقد تم إصدار دستورين، واحد في عهد الأسد الأب (1973)، وهو الرابع، وواحد في عهد الأسد الابن (2012)، وهو الخامس في سلسلة الدساتير السورية. بيد أن أول دستور في ذلك العهد لم يوضع من قبل جمعية تأسيسية، أو من قبل لجنة مختصة، وإنما وضع من قبل نظام الحكم وقدم لمجلس الشعب ليصادق عليه. ونص هذا الدستور في مادته الثامنة الشهيرة على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب

ديمستورا" الأربع (2017). الأمر الذي وصل إلى تشكيل اللجنة الدستورية (2019)، التي عقدت اجتماعا واحدا سوريا في جنيف. ثم ما لبثت أن نماها المبعوث الدولي إلى سوريا غير بدرسون، في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي (21 - 12 - 2019)، بسبب الموقف السلبي للنظام، الأمر الذي جعله لا يتحدث عن عقد اجتماع جديد للجنة، دون إيجاد موقف دولي داعم أو ضاعط على النظام. تحليلا هذه المقدمة إلى تازم الدولة السورية منذ قيامها، وتاليا إلى تازم المسألة الدستورية في ذلك البلد، رغم أنها عرفت الدستور في فترة مكررة، أي منذ قيامها ككيان دولتي مستقل، إثر الخروج من الإمبراطورية العثمانية. هكذا تم صوغ الدستور السوري الأول سنة 1920 في العهد الفيصلي (1918 - 1920)، من قبل 20 من الشخصيات

من مختلف المناطق، برئاسة هاشم الأتاسي، ونصت بنوده على مملكة سورية عربية وحكومة ملكية نيابية، وعلى حرية المعتقدات والديانات، وحرية الطباعة، وعدم جواز محاكمة أحد إلا في حالات يعينها القانون، لم تكتب له الحياة، بسبب خضوع سوريا للانتداب الفرنسي.

أما الدستور الثاني الذي عرفته سوريا فتمت صياغته عام 1928 إبان الانتداب، من خلال جمعية تأسيسية انبثقت عنها لجنة ضمت 27 شخصية برئاسة إبراهيم هنانو، حيث اضطلع فوزي العزبي بالدور الأكبر في صياغته. ونص ذلك الدستور على اعتبار سوريا جمهورية نيابية، وعلى حماية الحقوق والحرريات. وأن الأمة مصدر كل سلطة، وأن السلطة التشريعية منوطة بمجلس النواب. إلا أن سلطات الانتداب حاولت تعطيله، أو تعطيل بعض بنوده التي تنص على استقلال سوريا وسيادتها، ناهيك عن عدم التعامل مع سوريا كوحدة واحدة.



منذ بداية الصراع السوري (2011) كان من غير الممكن فصل الصراع

السياسي عن الصراع الدستوري، بمعنى العقد الاجتماعي الذي يحدد شكل نظام الحكم والعلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعلاقة الدولة بالشعب، وعلاقة المواطنين ببعضهم البعض.

الحديث هنا يتعلق بواقع تغلّب، أو تغلّت، فيه السلطة على الدولة والمواطنين، وفي وضع افتقد لنظام بمعنى الكلمة، بما هي دولة مؤسسات وقانون ومواطنون، بحسب الترسيمات التي طرحها آباء الفكر الجمهوري، كتنقيح لأنظمة الحكم المطلق والتفويض الإلهي.

مجل الاقتراحات لإنهاء الصراع السوري حاولت ملاحظة إشكالية

الربط بين السياسي والدستوري، وهو ما برز في بيان جنيف 1 وفي

بيان فيينا وفي قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وفي سلال

ديمستورا الأربع

على أية حال فإن مجمل المقترحات الدولية لحل الصراع السوري، منذ بدايته، حاولت ملاحظة تلك الإشكالية، أي الربط بين السياسي والدستوري، وهو ما برز في بيان جنيف (2012)، وفي بيان فيينا (أواخر 2015)، وفي قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وفي "سلال